

اقتصاد

فوق الطاولة

نجح المعرض.. ولكن!

علي محمود هاشم

أغلق معرض دمشق أبواب دورته.. وحتى شهرين أو أكثر من الآن، سنطالع -عن جدران- الكثير من الدروس الحكومية حول مناقب التنظيم.

ما يجب معرفته هو إذا ما كانت الحكومة قد تلقت من أيام المعرض التسعة، بعض دروسه المائلة للعيان في قاع نجاحها التنظيمي ذاك: الطوابير الداخلية، والانجذاب الجماهيري القهري إلى أجنحة محلية معددة وفي مقدمها مطاح العينات الجانبية.. إنما بلخص عمق المسألة المعيشية التي يحياها السواد الأعظم من الزوار.

هذا الدرس، يلجم ببلاغة إلى أننا على أبواب تبديد ثروة الحياة التي لطالما اختزنها السوريون، وإلى أنهم أقاموا لأنفسهم مجتمعاً لا يأمن جانب شعاراتنا الاقتصادية العريضة.

على الحكومة أن تتسرع بشديد الوجع جراء ذلك، فملخص الأمر أننا نحتاج، وبشدة، إلى كبح المرارة التي تستكمل صورها يومياً في الأسواق.

بعض النظر إن فعلت ذلك أم لا، فتمّة جوانب مشرفة تستوجب المرور عليها، الزحام و«التدافش»، اعتلاء الباصات وما تيسر من وسائل أخرى مجهزة أو غير مجهزة، و«المعية» بعضنا المعتادة التي تنتهب تلقائياً لدى مستغلي هذا النوع من الفرص العارضة لتحقيق ثروات صغيرة على حساب الزوار.. كل ذلك لم يكن له أن يفسد متعة هذه الدورة الثانية منذ ٢٠١١.

من زاوية مقابلة، وبغض النظر عن أسبابه، وعمّا تسبب به من ضيق، فقد كان ازدياح المعرض، في خواتيمه على وجه الخصوص، هدفاً أساسياً للتنظيم، لا بل إن الاحتجاجات التي نخرت بها مواقع التواصل الاجتماعي حول الأمر، قوض لها أن تكون مبعث فخر للمتنظمين وتدياً مقبولاً لاختلاف أهدافهم عن توقعات الزائرين، ذلك أن تحويل المناسبة إلى استنفاغ عام متزامن للمعارض والمؤتمرات والمناسبات الاحتفالية والترفيهية الوطنية، يعد سبباً كافياً لتلقف الرغبات التنظيمية الحقيقية.

والحال كذلك، يمكن النظر إلى تعني بعض منصات الحكومة بالسبيل البشرية المتراحمة مستبطنة ذلك بانتقاد عام هنا وآخر هناك كقطعة جبن في مصيدة تخدم هدفها العزيز في إبراز ازدياح بالقدر الذي يتبع لها تكرر جملة الحببة الشهيرة: ليس هناك حكومة في العالم قادرة على فعل كذا... خصوصية المعرض، أكملت هذا الموشح تناسبياً بـ: «نقل تلك الجموع البشرية دفعة واحدة».

الحكومة رسالتها «الجماهيرية» البررة من وراء المعرض، وهي نجت في تحقيقها بأكثر مما يجب، ولمرة الثانية على التوالي، لا بل استجذرت في كتابة مفرداتها، كما عادت. الزحام، أحد جوانب معرض دمشق الدولي الذي يستحق نعته به.

لكن، ودون إخلال بصحتها من النجاح، فعملنا ألا نختلف على أن ازدياح شعبي متوقع يسيل للزائرين الحصّة الكبرى منه، لا للكومة، بطبيعة الحال، ثمة أهداف اقتصادية متمايزة ينظر من الأخيرة تحقيقها كما بقية معارض خلق الله.

في الجانب الاقتصادي، حاولت الحكومة أيضاً اختلاق الزحام، وهي لذلك حشدت بعض عقود القطع العام وتوريداته عبر تأجيل توقيعها حتى هامش المعرض، ورغم ما قد يجتذبه ذلك من نظرة متناكفة على اعتباره اختلاسا معنوياً من نشاط مؤسساتها خلال بقية العام لمصلحة الأيام التسعة للمعرض، فهو مسعى مشروع لها في الطريق إلى تحقيق طموحاتها.. العبرة، ستجسد في البيانات التعاقدية التي لم ينته تنظيم قوائمها بعد.

بتنكّل سبب، سيكون على الحكومة هيئة تنمية الصادرات وبيع مؤسسات ومنظمات أخرى معنية بأمر التنظيم، فصل بيانات المعرض ذات العلاقة عن لازمتها المعتادة «نحنا بشكل منقطع النظر»، ينتظر أن يتم ذلك من خلال إبراز حجم التعاقدات التي أبرمت عبر الحدود، خارجاً.

لو حققت العقود التصديرية التي تحظى بدعم منقطع النظر قليلاً وأزناً، فهنا سيكون مرتبط فرس النجاح الحقيقي.

وزير النفط يدعو

الشركات البرازيلية

إلى المساهمة في

المصفاة الثالثة

الوطن

دعا وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم الشركات البرازيلية المختصة للاستثمار في بعض الفرص المتاحة في قطاع النفط في سورية، ومنها المساهمة في إنشاء مصفاة النفط الثالثة واستخراج النفط من الحجر الصخري مؤكداً على توجيهات السيد رئيس الجمهورية بإعطاء الأصدقاء الذين كانت لهم مواقف مشرفة مع سورية خلال سنين الأزمة الأولوية في مشروعات إعادة الإعمار.

جاء ذلك خلال لقاء وزير النفط أمس الوفد البرازيلي الضيف برئاسة روبنز حنون رئيس الغرفة التجارية العربية البرازيلية، حيث تم بحث فرص التعاون في مجال عمل الوزارة. يشار إلى أن في سورية مصفاة نفط، واحدة في حلب، وأخرى في بانباس، وعلى ما يبدو هناك توجه حكومي لإنشاء مصفاة ثالثة.

صالح حميدي

صرّح معاون وزير الأشغال العامة والإسكان محمد سيف لـ«الوطن» بأن وفداً إيرانياً ضم ١٨٠ شركة في مجال العمران والبناء والنفط والحديد اقترحوا خلال اجتماعهم مع وزير الأشغال العامة والإسكان ومديري الوزارة المعنيين إقامة مصانع مختصة بمواد البناء في سورية وتأمين الأراضي والأمنية المناسبة لإقامة مثل هذه المصانع.

ولفت إلى أن الوزارة طرحت مبدأ الشراكة على الوفد الإيراني برئاسة المستشار الاقتصادي في السفارة الإيرانية في دمشق محمد ماجدي على أن تكون الشراكة مع الشركات الإنشائية العامة التابعة للوزارة في مختلف المشروعات وتم التركيز على مشروعات البناء والسدود ومحطات المعالجة والكهرباء لتنفيذ هذه المشروعات عبر الشراكة وخاصة خلال العام القادم ٢٠١٩ حيث سيشهد انطلاقاً في عملية إعادة الإعمار على مستوى سورية.

وأشار سيف إلى أن وزير الأشغال

معاون وزير الإسكان لـ«الوطن»:

شركات إيرانية تعرض إقامة مصانع لمواد البناء



العامة والإسكان كان طرح على رجال الأعمال ومديري الشركات إطلاق مشروعات مصانع البناء في المدن الصناعية في سورية حيث تتوافر فيها البنى التحتية والخدمات المختلفة كافة وأسعار رخيصة للمقاسم والقارات لإقامة شركات مشتركة وطلب من أصحاب الشركات الإيرانية تقديم العروض والمقترحات المناسبة

لدراساتها بهذا الخصوص وتحديد سبل التعاون في مشروعات الإسكان والبنى التحتية. وبين سيف أن المجتمعين دعوا إلى ضرورة بذل الجهود لتعزيز الروابط الاقتصادية واستثمارها في ترجمة العلاقات القوية بين البلدين ومشروعات إستراتيجية تخدم الطرفين.

يذكر أن وزارة الأشغال العامة والإسكان كانت تبحث مع الوفد الإيراني أمس الأول الإسراع في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها مؤخراً لبناء ٣٠ ألف وحدة سكنية لتلبية الاحتياجات ومعالجة مشكلات المهجرين في سورية. واتفق الطرفان على تشكيل مجموعة ارتباط تعد التحضيرات والترتيبات

حسب مديرين وضباط جمركيين:

١٠ آلاف مخبر سري تقريباً يعملون مع الجمارك
إما طمعاً بالتعويضات وإما لأسباب شخصية

عبد الهادي شباط

يعد من أهم مصادر المعلومات، ويقف وراء معظم ضربات الجمارك، إنه مخبر الجمارك، فما الدور الحقيقي للمخبر في العمل الجمركي؟ وهل من آليات تضبط عمله وتحاسبه في حال المخالفة؟ وما الأجر الذي يتقاضاه؟.. وغيرها العديد من التساؤلات كانت محوراً لجملة من اللقاءات أجرتها «الوطن» مع معنيين في المديرية العامة للجمارك.

بداية، أوضح ضابط رفيع المستوى في الجمارك لـ«الوطن» أن عمل المخبر لدى الجمارك محاط بسرية عالية، ولعدة أسباب، أهمها الحفاظ على المخبر نفسه والحيلولة دون تعرضه لأي خطر، لذلك يتعامل المخبر مع شخص محدد في الجمارك، وغالباً ما يكون رئيس الفرزة أو أمين الضابطة العنية بحيز نشاط المخبر أو مجال عمله، ولا يجوز الكشف عن شخصية المخبر أو اسمه حتى في المراسلات الرسمية.

في حديث مع مدير في «الجمارك» بين لـ«الوطن» أن عمل المخبر مهم جداً في العمل الجمركي لما يوفره من معلومات (إخباريات) عن المهربات والممنوعات، وخاصة أن المخبر هو من تسجّل المجتمع ولا يؤثر الشبهة، ويمكنه الحصول على المعلومات بانسيابية ومن دون إثارة الشكوك حوله، واعتبر المدير أن المعلومات التي يقدمها المخبرون تمثل دليلاً للجهد الجمركي في التعامل مع ظاهرة التهريب.

بينما قدر ضابط آخر في الضابطة الجمركية في حديث مع «الوطن» أن عدد المخبرين لدى الجمارك لا يقل عن ١٠ آلاف مخبر، مبيّناً أن الرقم تقريبي، واعتمد في الوصول له بناء على خبرته الطويلة في العمل الجمركي، وأن هناك أشكالاً مختلفة من المخبرين فمنها أن يكون الشخص مخبراً مرة واحدة، حيث يكون حصل على معلومات بحكم المصادفة، أو أتاحت له فرصة للحصول على معلومات تخص حالة من المهربات

فيعمل على استغلالها والإخبار عنها، وهنا يميز الضابط بين الغاية من الإخبار عن هذه المعلومات، إما طمعاً في الحصول على الأجر والتعويضات التي يتقاضاها المخبر عن كل قضية تهريب، أو تكون من باب الكيدية جراء خلافات شخصية تسهم في تحريك الشخص بالإبلاغ عن قريب له أو منافس في العمل إضافة لأشكال مختلفة من الدوافع الاجتماعية التي تحفز الشخص على الإدلاء بإخباريات عن المهربات والمواد الممنوعة والمخالفة.

يغيد الضابط أن هناك شكلاً آخر من المخبر وهو الذي يمتحن هذه الحرية ويعمل بها بشكل ممنهج عبر امتلاكه لمصادر متنوعة من المعلومات ويتعامل مع الجمارك بشكل مستمر ومنظم ويتقاضى تعويضاته المالية بسرية، كما أفاد أن حجم قضايا التهريب التي ينتجها بعض رؤساء المغارز ترتبط بعدد المخبرين الذين يتعاملون معه، وأن العديد منهم يسمى لتأسيس علاقات مع المخبرين وفي بعض الحالات يقوم رئيس الفرزة أو الجهة الجمركية المعنية بالتعاون مع المخبر بدفع جزء من التعويضات التي يستحقها المخبر عن قضية تهريب يمتلك معلومات عنها سلفاً و«كاش» وربما تكون «جيبه الخاص»، سعيًا منه للوصول لقضية التهريب وضبطها ثم يعود لحسم المبلغ المدفوع سلفاً من تعويضات المخبر التي تصرف لاحقاً.

بلاغات كاذبة

وحول البلاغات الكاذبة التي ترد أحياناً للجمارك بين أنها تحدث وتكثر في العمل الجمركي وخاصة في حالات الإبلاغ التي تكون وراءها أسباب كيدية، بينما تعمل الجمارك دوماً على جملة من الإجراءات للتأكد من الإخباريات الواردة عبر تنفيذ التجريات وجمع المعلومات وتقاطعها قبل القيام بأعمال المداومة والكشف وما يتبعها من إجراءات.

وعن حجم البلاغات الكاذبة بين أنه يعتمد على خبرة متلقي الإخبارية سواء رئيس فرزة أو غيره في العمل الجمركي ومهارته في العمل التي تشكل لديه قناعة أولية بمنطقية وجديّة المعلومة قبل البدء بأعمال التحري المناسبة للتأكد من المعلومات.

شخصية المخبر

وبالرجوع للمدير الجمركي والحديث عن شخصية المخبر بين أنها متنوعة لجهة الفئة العمرية والمكانة الاجتماعية والعمل والوظيفة التي يعمل بها المخبر، حيث غالباً ما تثير معدلات الأجر التي يحصل عليها المخبر من القضية العديد من الأشخاص، حيث يتلقى بعض المخبرين تعويضات عن قضية واحدة تتجاوز مليون ليرة، ويروي المدير من



دفتر عمله أنه كان يعرف شخصاً في منطقة سكنه يعمل في بيع المهربات فترة طويلة من الزمن، وبعدها صادف أن شاهده لأكثر من مرة في الجمارك، ليتبين لاحقاً أنه مخبر ويستفيد من عمله في التهريب بالوصول لمصادر معلومات مهمة عن المهربين وتحركاتهم والمستودعات والآليات التي يستخدمها المهربون.

كما بين أن هناك مخبراً مزدوجاً، حيث يعدد في الإخبار المزودج عن المهربات وأن إخبار الجمارك بواقعة التهريب ومكانها، وفي الوقت نفسه يبتز المهرب للحصول على مبالغ أكبر من قيمة التعويضات التي تمنحها له الجمارك، وهو ما يؤكد الضابط في الجمارك الذي أكد مداومة أكثر من مستودع للمهربات ليتبين أنه تم ترحيل وإخفاء محفواته من المهربات بعد أن أفشى المخبر نفسه الذي قدم المعلومات للإخبارية للمهرب لأي طريق من طرق الطعن.

أن هناك إجراءات وعقوبات تعمل عليها الجمارك في مثل هذه الحالات.

تعويضات المخبر

وحول حجم التعويضات التي تخصصها الجمارك للمخبر بين المدير أنه وفق قانون الجمارك يستحق مخبرو دوائر الجمارك نسبة من المبالغ المحصلة لا تتجاوز (١٢/١) تعادل تقريباً ٨ بالمئة، من المبالغ

المحصلة غرامات قبل اقتطاع حصة الخزينة وغيرها، وذلك عندما يؤدي الإخبار المسجل أصولاً إلى تحقيق قضية جزائية مباشرة، مع مراعاة أنه خفض الحصة المذكورة إلى (٢٤/١) تعادل ٤ بالمئة تقريباً، عندما يكون الإخبار غير مباشر حسب أهمية المعلومات الواردة فيه، وحدد استحقاقات المخبر من الجهة المخولة بعقد التسوية عن المخالفة، وأنه في حال تعدد المخبرين في القضية الواحدة توزع الحصة بينهم حسب أهمية دور كل منهم من الجهة المخولة بعقد التسوية عن المخالفة، كما يجوز حرمان المخبر من الحصة المقررة للمخبرين من الجهة المخولة بعقد التسوية عن المخالفة عندما يقبض تدخل المخبر أو اشتراكه في التهريب أو تحريضه عليه وتحول هذه الحصة إلى الخزينة، وتكون قرارات تحديد حصة المخبر أو حرمانه منها طوعية غير قابلة لأي طريق من طرق الطعن.

كما يجوز للمدير العام للجمارك أو من يفوضه تخصص مكافآت للمخبرين الذين يقدمون إخبارهم إلى الدوائر الرسمية الأخرى في المخالفة الجمركية بشرط أن تراعى في إعداد مستندات الإخبار النظم المعمول بها في الجمارك وأن يسلم الإخبار ضمن ملف سري للغاية إلى مدير الجمارك المختص قبل تحقيق المخالفة وأن يكون المخبر من العاملين في تلك الدوائر.

وزير الصناعة يحمل ٢,٦ مليار

ل.س للمنشآت الحكومية الحلبية

ضمن الخطة الإسعافية

هشام غانم

من المقرر أن يقوم وزير الصناعة مازن يوسف اليوم بزيارة ميدانية إلى مدينة الشيخ نجار الصناعية والمناطق الصناعية وعدد من مشروعات ومناشآت القطاع العام والخاص التي عادت للعمل والإنتاج في محافظة حلب لبحث الواقع الاقتصادي وسبل النهوض به وتأمين مستلزمات الإنتاج إلى جانب الأهم الوقوف على الصناعات التي تعترض سير العملية الإنتاجية في حلب.

علمًا بأنه تم تخصيص وزارة الصناعة ومؤسساتها وجهاتها التابعة بمبلغ ٦ مليارات ليرة سورية ضمن الخطة الإسعافية للعام ٢٠١٨ منها أكثر من ٢,٦ مليار ليرة لمصلحة شركات حلب.

وفي المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية تم ترميم مبنى شركة الألبية للمطاط ومبنى الشركة العامة للزجاج إضافة إلى استكمال تأهيل سور وأبواب شركة الزجاج مع استكمال صيانة وترميم وتأهيل التجمع الصناعي في حلب وفي المؤسسة العامة للسكر تم ترميم مبنى الإدارة في معمل خمير حلب وإصلاح سور المعمل أما المؤسسة العامة للإسمنت فقد تم في شركات حلب تقديم إعادة تأهيل البنى التحتية لصناعة الإسك كهرابياً في الوحدة الاقتصادية إضافة إلى ترميم مباني وأقسام المؤسسة.

وفي المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، تم استكمال مشروع تجهيز خطي إنتاج ملابس داخلية وجهازه ضمن صالات الشركة السورية للغزل وتجهيز معمل الطباخة وتحضير النسيج الآلي في الشركة السورية للغزل والنسيج في حلب وتأهيل مبنى الإدارة في الشركة السورية للغزل والنسيج واستكمال مشروع ترحيل الأقماع في معمل ساتكس في حلب.

أما المؤسسة العامة للأقطان فقد تم استكمال بعض الأعمال الإنشائية الضرورية في مجموعتي الحلب وإعادة استكمال بعض الأعمال الكهرابائية والميكانيكية لمجموعات الحلب في ملح تشريين في حلب وإعادة تأهيل مشروع للمحالج في منطقة عين التل في حلب.

أما ما يخص المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، فقد تم استكمال مشروع تأهيل معمل النربيرين التابع لشركة زيت حلب، والمؤسسة العامة للصناعات الهندسية فقد تم عدة إصلاحات المتعددة في شركات الكابلات وبطاريات حلب إضافة إلى إعادة تأهيل شركة تصنيع وتوزيع الآليات الزراعية في صالة التجميع الخارجي وصيانة مباني سيرونكس ومركز الفيض في حلب.

«المركزي»: عقود طباعة العملة استكملت

واستبدال الأوراق التالفة من الأربعاء القادم

الوطن

أعلن مصرف سورية المركزي عن استكمال عقود الطباعة الخاصة بالعملة السورية، وذلك عبر موقعه الإلكتروني الرسمي يوم أمس، مبيّناً أنه أصبح بإمكان حملة الفئات النقدية السورية التي لم تعد بحالة فنية جيدة التوجه إلى فروع مصرف

سورية المركزي في مختلف المحافظات لاستبدال الأوراق التالفة لديهم من فئات ٥٠/ -١٠٠ - ٢٠٠ / ليرة سورية اعتباراً من تاريخ ١٩ أيلول ٢٠١٨ (الأربعاء القادم) للحصول على نقود بحالة جيدة.

واشترط المركزي في الأوراق المطلوب تبديلها أن تكون مساحة الورقة المقدمة لاستبدال تزيد على

ثلاثة أخماس الورقة الأصلية، وأن تتضمن الورقة التوقيعين المفروضين كاملين، وأحد الأرقام التسلسلية كاملاً. وبحسب إعلان المركزي، سوف يراعى حسب حجم الطلبات وقدر الإمكان أن تكون عملية الاستبدال لفئات تطابق الفئات المعروضة من المواطن وإلا فستكون فئات مكافئة.

وختم إعلان المصرف: «مع تقديرنا لصبر الإخوة المواطنين على تربي الحالة الفنية للفئات النقدية الصغيرة في الآونة الأخيرة وعدنا للجميع أن يتم قبل نهاية العام الحالي طرح فئة ٥٠ ل. س معدنية بحيث سيتم الإعلان عن موعد وضعها في التداول في حينه على وسائل الإعلام الرسمية وموقع مصرف سورية المركزي».